

Distr.: General  
11 January 2023  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الثانية والعشرون

27-31 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت\*

الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي

والاجتماعي لعام 2023 والمنتدى السياسي الرفيع

المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023

التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً  
وأكثر قدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات

## مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل طيه إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة الورقة التي أعدها  
عضوا اللجنة لويس مولمان وجيرالدين فريزر - موليكيتي بالتعاون مع زملاء من الأعضاء في اللجنة  
وهم رولف ألتر، وأيغول كوشيرباييفا، ورونالد مندوزا، وكاتارينا أوت، وكارلوس سانتيزو، ونجاة زروق.



## التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات

### موجز

ينصب التركيز في هذه الورقة على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حوكمة أكثر شمولاً وإدارة عامة أكثر قدرة على الصمود. ويناقش معدا الورقة الدروس المستفادة من جهود التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها، وكذلك بعض التحديات الهيكلية الأساسية في مجال الحوكمة والإدارة العامة التي قد تعوق التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسط تعدد الأزمات.

وتختتم الورقة بتوصيات ورسائل رئيسية يمكن النظر فيها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدراجها في الإعلان السياسي للمنتدى المقرر اعتماده في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023.

## أولاً - معلومات أساسية

1 - ينصب التركيز في هذه الورقة على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حوكمة أكثر شمولاً وإدارة عامة أكثر قدرة على الصمود. وهذا التركيز مهم لأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليس متأخراً بسبب سوء تصميم الأهداف، كما يدعي البعض<sup>(1)</sup>، ولكن لأن حوكمتها وقدرات الإدارة العامة لا يتم دائماً تكيفهما بالقدر الكافي، وأن تعبئة الموارد المحلية والعالمية لدعم التنمية المستدامة لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً للعديد من البلدان النامية، من بين مجموعة من العوامل الأخرى. ومن المهم التأكيد على أن الأهداف ليست مصممة كمخطط، بل كخريطة طريق يتم تفصيلها على الصعيد الوطني في أهداف سياسية وأطر حوكمة ملموسة. وليس من الحكمة إعادة فتح باب المناقشة بشأن الأهداف لأن هذا الأمر قد يؤدي إلى تأخيرات إضافية.

2 - وتغطي الورقة بعض التحديات الهيكلية الأساسية في مجال الحوكمة والإدارة العامة التي قد تعوق التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسط أزمات متعددة، وكذلك الدروس المستفادة من جهود التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها. وتتمثل نقطة البداية في الملاحظة القائلة بأن العالم في حالة سيئة عموماً، حيث تواجه جميع البلدان تقريباً أحداثاً مقلقة للغاية. وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة، "في الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمات وصراعات عالمية متعاقبة ومتشابكة، نجد أن التطلعات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرضة للخطر"<sup>(2)</sup>. وهناك العديد من الأمثلة على حكومات استنفذت بالكامل في تحقيق أهداف قصيرة الأجل في مواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ، وأزمتي الطاقة والصحة، وانعدام الأمن الغذائي، وأوجه عدم المساواة، والنزاعات المسلحة، والحروب الأهلية.

3 - ويؤدي هذا الوضع إلى نشوء تحديات غير مسبقة تتطلب استجابات سياسية وإدارية غير مسبقة، لا يوجد لها، في بعض الحالات، أي أساس قانوني. فعلى سبيل المثال، تمثل جائحة كوفيد-19 حالة طوارئ جديدة، على الأقل فيما يتعلق بحجمها وأثارها. وعلى الرغم من أن احتمال حدوث جائحة أُخذ في الحسبان في العديد من تقييمات المخاطر الوطنية، لم يكن الحال كذلك بالنسبة للتأهب للتصدي لها في كثير من الأحيان. ولذلك، اضطرت حكومات كثيرة إلى الاعتماد على إجراءات المسار السريع لاعتماد تشريعات مخصصة لحالات الطوارئ.

4 - غير أن التركيز بلا مبرر على تدابير الطوارئ والإجراءات التشريعية السريعة ينطوي على مخاطر. فعادة ما تضيي الاحتياجات القصيرة الأجل الشرعية السياسية على قوانين وسياسات المسار السريع، التي لا تقوم على قدر كبير من الأدلة ولا تستند إلى تحليل شامل للاحتياجات والتوقعات. ويميل مؤيدوها إلى تخطي التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، وغالباً ما يأخذون أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً في الاعتبار. ويؤدي أيضاً اتباع المسار السريع للاستجابة لحالات الطوارئ إلى نشوء مخاطر فساد في العديد من البلدان؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقويض ثقة الجمهور. وفي الوقت نفسه، تتعرض الحكومات

(1) "Overall, our assessment indicates that although there are some limited effects of the SDGs, they are not yet a transformative force in and of themselves".  
التأثيرات المحدودة لأهداف التنمية المستدامة فإنها لم تصبح بعد قوة تحويلية في حد ذاتها). Frank Biermann and others, "Scientific evidence on the political impact of the Sustainable Development Goals", *Nature Sustainability*, vol. 5, September 2022, pp. 795-800.

(2) تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2022 (منشورات الأمم المتحدة، 2022)، التصدير.

لضغوط لتحقيق المزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمات والنزاعات، مثل تجاوز حدود تحمل الكوكب، واستمرار الاستهلاك غير المستدام، والتوزيع غير العادل للثروة والفرص، التي تعوق الانتقال العادل نحو الاستدامة على المدى الطويل.

5 - والمفارقة التي يجب حلها هي كيفية تطبيق الحوكمة في حالات الطوارئ على المدى القصير عند الحاجة، مع التركيز في الوقت نفسه على الحوكمة طويلة الأجل والشاملة للمشاكل المعقدة. ويتمشى ذلك مع ما احتجت به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في السنوات الأخيرة، وهو أن التحول نحو التنمية المستدامة يتطلب حوكمة ملائمة للسياق ومصممة خصيصاً ومرنة تهدف إلى جمع وضبط توليفات ناجحة من الأفكار مستمدة من مختلف أساليب الحوكمة، أو "الحوكمة الفوقية"<sup>(3)</sup>. ومن الضروري أيضاً أن تتسم الحكومة وتقديم الخدمات بمزيد من المرونة من حيث القدرة على التنفيذ، والاستجابة للأزمات غير المتوقعة، وبناء القدرة على الصمود.

6 - وتمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى القادة السياسيين والمديرين العاملين القادرين على إدارة الأزمات والتعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود. وينبغي لهؤلاء أيضاً أن يتمتعوا بعقل متفتح لأخذ الفرص الجديدة في الاعتبار. وكل أزمة تفتح الأبواب أمام الابتكار الذي ربما كان مغلقاً لفترة طويلة. فالحاجة إلى تبسيط الإجراءات لمعالجة الشواغل الناشئة بشكل أسرع، على سبيل المثال، تتيح إمكانيات جديدة لإحداث تحول في الحوكمة وتحديث الإدارة العامة، وهما عنصران ضروريان لتمكين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعند حدوث الأزمات، يصبح هناك ميل إلى تغيير الخطط السياسية، التي يمكن أن تجدد التركيز على التصدي للفقر والاستبعاد وانعدام المساواة. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، شهدت الجائحة عودة ظهور الحكومات التي تواجه هذه التحديات وتضع القضايا الاجتماعية على رأس جدول الأعمال.

7 - وهناك أدلة متزايدة على أن الثقة القوية في المؤسسات العامة والسياسات العامة وعمليات وضع السياسات تسهم في تعزيز العمل الجماعي. فعلى سبيل المثال، تؤدي ثقة الجمهور إلى زيادة الامتثال لتدابير التصدي في مجال الصحة العامة والأنظمة والنظام الضريبي. وعلى المدى الطويل، فإن الثقة مطلوبة لمساعدة الحكومات على مواجهة التحديات المجتمعية طويلة الأجل مثل تغير المناخ، وشيخوخة السكان، وتغيير أسواق العمل<sup>(4)</sup>. وعلى العكس من ذلك، يؤدي انخفاض مستويات ثقة الجمهور إلى إضعاف العمل الجماعي وتراجع مستوى تقديم الخدمات.

8 - وتشمل التوصيات الإضافية الصادرة عن الأوساط العلمية بشأن سبل تعزيز إدارة الجوائح إقامة الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الشمولية في نظم الحماية الاجتماعية والنظم

(3) يمكن تعريف "الحوكمة الفوقية" بأنها نهج ينتج درجة معينة من الحوكمة المنسقة، من خلال تصميم وضبط توليفات سليمة من الحوكمة الهرمية والسوقية والشبكية، لتحقيق أفضل النتائج الممكنة من وجهة نظر المسؤولين عن أداء القطاع العام. انظر على سبيل المثال Ingeborg Niestroy and Louis Meuleman, *Managing the Implementation of the SDGs* (Luxembourg, European Union, 2022) و Jon Pierre and B. Guy Peters, *Governance, Politics and the State* (London, Bloomsbury Publishing, 2020).

(4) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Building Trust to Reinforce Democracy: Main Findings from the 2021 OECD Survey on Drivers of Trust in Public Institutions* (Paris, 2022).

الصحية، وتحسين استراتيجيات الاتصال في القطاع العام لدفع وتحفيز السلوك الفردي والأسري وكذلك التدخلات على مستوى الوكالات، وكلها تسهم في استجابات المجتمع بأسره<sup>(5)</sup>.

9 - ويتطلب إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة مؤسسات عامة تعمل جيدا. ويؤكد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بدعوته إلى أن تكون المؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات، أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا كانت لدى المؤسسات القدرة على التصدي على نحو ملائم للتحديات التي تواجهه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يستدعي وجود إدارة عامة قوية تعمل في إطار شراكات مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية، سعيا لتحقيق المصلحة العامة والصالح العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الاستجابة على صعيدي وضع السياسات وتقديم الخدمات أمر جوهري. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة استقصائية أجريت عام 2022 عن دوافع الثقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تدني الثقة مدفوع جزئيا بتصورات الناس عن عدم استجابة الحكومات لأولوياتهم وللتحديات الناشئة<sup>(6)</sup>. ويلزم تقييم ثلاثة أبعاد لضمان فعالية الحوكمة، وهي: الآليات والعمليات والنتائج.

10 - وقد أثبتت بعض الحكومات مرونتها في ردود الفعل على الجائحة وغيرها من الأزمات الأخيرة، بينما واجهت حكومات أخرى صعوبة أكبر في الاستجابة. فعلى سبيل المثال، قد تتمتع بعض الحكومات بمرونة مدمجة و/أو بتقليد يتمثل في ترك الكثير دون تنظيم. وهناك توافق واسع في الآراء على أن الجائحة أظهرت أن الإصلاحات الإدارية في القطاع العام، مثل الاستعانة بمصادر خارجية وأمولة الاقتصاد، خفضت قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية ككل على الصمود. وقد أظهرت بعض البلدان قدرة أكبر على الصمود في نظمها الإنتاجية والصحية، وذلك بفضل قدرة حكوماتها على تنسيق أنشطة القطاع الخاص، والملكية العامة إلى حد كبير للعناصر الحاسمة في النظام الصحي، على التوالي. وساعدت الخبرة في التصدي لنقشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة بعض البلدان في جنوب شرق آسيا على التصدي بسرعة للجائحة من خلال تتبع العدوى على نطاق واسع ووضع القيود على السفر وقواعد التباعد البدني<sup>(7)</sup>. غير أن الخبرات متباينة؛ ولا تزال الاقتصادات في هذه المنطقة تعاني من الخروج المتباين من الجائحة، وكذلك من آثار تأخر إعادة فتح كبرى اقتصادات المنطقة.

11 - وليس هناك نقص في الإرشادات الفنية المتاحة التي يمكن أن تدعم الحكومات في بناء مؤسسات قوية وتطلعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك سلسلة متسعة من المذكرات التوجيهية التي تنشرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة دعما لعمل اللجنة. فعلى سبيل

(5) فريد بلحاج، "الحماية الاجتماعية للمحتاجين كافة: دروس مستفادة من الاستجابة لجائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مدونات البنك الدولي: أصوات عربية، 26 نيسان/أبريل، 2021، و Jeffrey V. Lazarus and others, "A multinational Delphi consensus to end the COVID-19 public health threat", *Nature*, vol. 611, November 2022, pp. 332-345.

(6) OECD, *Building Trust to Reinforce Democracy* (6)

(7) Mariana Mazzucato and Rainer Kattel, *COVID-19 and Public-Sector Capacity*, Institute for (7) Innovation and Public Purpose Working Paper, No. WP 2020-12 (London, University College London Institute for Innovation and Public Purpose, 2020)

المثال، تشجع مذكرة توجيهية بشأن التخطيط والرؤية الاستراتيجية المسؤولين الحكوميين على استكشاف المسائل التي تتجاوز "أفق التخطيط" لتغيير نمط التفكير الراهن و "فتح آفاق جديدة"<sup>(8)</sup>.

12 - ولا يزال أحد أكبر التحديات في إصلاحات الحوكمة يتمثل في الحد من أوجه عدم المساواة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك مثلا في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والإسكان والفرص الاقتصادية. ويعمق عنصر العرق من الانقسام. وتشجع أوجه عدم المساواة هذه الهجرة، مما يؤدي إلى آثار منها حرمان البلدان النامية من أفضل وألمع الناس فيها. وتستدعي مكافحة عدم المساواة بجميع أشكالها اتباع نهج استراتيجية طويلة الأجل. ويمكن إيلاء المزيد من التركيز للأخلاقيات والإنصاف والمساواة باعتبارها العناصر الثلاثة الجديدة في الخدمة العامة مع التركيز على مصالح المجتمع على المدى الطويل وعلى احتياجات أولئك الذين غالبا ما يُتركون خلف الركب.

## ثانيا - منظور مؤسسي بشأن أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة سيتم استعراضها بتعمق في عام 2023

13 - الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي شاغل هام من شواغل الحكومات المحلية. فمسؤولية ضمان الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي تقع عموماً على عاتق السلطات المحلية. ويعتمد الحصول عليهما على إدارة محلية فعالة وقوة عاملة في القطاع العام تتمتع بالمهارات اللازمة لإدارة التنمية العمرانية، وإجراء التخطيط الحضري، والإشراف على استخدام الموارد الطبيعية الخاضعة لولايتها، ضمن مهام أخرى. والإدارة الفعالة للمياه والإدارة السليمة للموارد المائية (للحد من الهدر والتسرب مثلا) أمران بالغ الأهمية لتحقيق الهدف 6 و "التحول الأخضر" نحو نماذج تنمية أكثر استدامة.

14 - وتضطلع الحكومات بدور رئيسي في تحسين جودة المياه من خلال تدابير حماية البيئة والإدارة المستدامة للنفايات الصلبة. غير أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تتطلب تعاوناً أفقياً ورأسياً في مجالي التخطيط والسياسة البيئية بين الحكومة المركزية والحكومات دون الوطنية والبلديات والمناطق عبر الحدود، وينبغي في الوقت نفسه أن يؤخذ في الاعتبار أن الحكومات المحلية في وضع جيد لدعم الإدارة التشاركية لخدمات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك من جانب سكان الأحياء الفقيرة.

15 - وهناك حاجة ملحة لدعم بناء قدرات المسؤولين المنتخبين المحليين والموظفين الإقليميين/المحليين في هذا المجال. ويلزم وجود مستويات عالية من المهنية، وهو ما قد يُفتقر إليه، ولا سيما في البلدان التي يقل فيها التمويل كثيرا وفي المناطق النائية والريفية التي تعاني من نقص الخدمات والموارد.

16 - والهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة هو شاغل آخر من شواغل الحكومات المحلية، التي غالبا ما تكون في أفضل وضع لتحديد الثغرات في الحصول على الطاقة الميسورة التكلفة، ولا سيما في أوساط الفئات الضعيفة. ويمكن للحكومات المحلية أن تساهم في كفاءة الطاقة بشكل مباشر من خلال الاستثمار في التخطيط والبناء اللذين يحققان الكفاءة في استخدام الطاقة وفي

(8) انظر <https://publicadministration.un.org/en/Intergovernmental-Support/Committee-of-Experts-on-Public-Administration/Governance-principles/Addressing-common-governance-challenges/CEPA-strategy-guidance-notes>

مصادر الطاقة الخضراء للمؤسسات العامة. ويمكنها أيضاً إدخال معايير الاستدامة في ممارسات الشراء العام وخفض الإنفاق العام على الطاقة. وفي المدن، يمكن أن يكون للنقل المحلي والتنقل الحضري وسياسات التخطيط ومبادرات المدن الذكية والابتكارات تأثير كبير على كفاءة الطاقة وانبعاثات الكربون. غير أن الحاجة تمس لدى الحكومات المحلية إلى القدرات والنماذج والمهارات ذات الصلة، ولا سيما في البلدان النامية.

17 - والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة هو هدف مركب ومعقد من منظور الحوكمة والإدارة العامة. وتتفاوت التحديات التي تواجه السلطات دون الوطنية تفاوتاً كبيراً، ولا سيما بين المناطق الحضرية والريفية، وتفاوتاً متزايداً بين البلديات الصغيرة والمدن الكبيرة من حيث القدرات الإدارية. ففي المناطق الحضرية، غالباً ما تتمثل المسائل الرئيسية في عدم وجود فصل واضح للأدوار والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية؛ والموارد المالية الموجودة أو المخصصة للحكومات المحلية؛ وعدم الحصول على الخدمات الأساسية في المستوطنات العشوائية، وارتفاع سعر أو تكلفة الخدمات للمواطنين الضعفاء، وغياب مراقبة جودة المياه من بائعي القطاع الخاص؛ ومواطن الضعف التي تعترى تنظيم الحكومة المركزية للشركاء من القطاع الخاص. وفي المناطق الريفية، قد تكون المياه مجانية؛ غير أن الوصول إلى المصدر والعودة منه قد ينطوي على رحلة طويلة، وقد تكون المياه ملوثة. وأول ضحايا هذا الوضع هن النساء والفتيات. ويعهد إلى النساء في المناطق الريفية بالدور "الاجتماعي" المتمثل في جلب المياه، ضمن واجبات أخرى، وتُخَرَج الفتيات أحياناً من المدارس للقيام بهذه الواجبات.

18 - ويؤدي الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بوسائل التنفيذ إلى رصد مخصصات مناسبة في الميزانية وكفالة المرونة الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لتصميم الميزانيات وموثوقيتها أن يحدثا فرقا جوهرياً. فعلى سبيل المثال، يلزم صندوق التعافي التابع للاتحاد الأوروبي البلدان الأعضاء بالاستثمار في تدابير التصدي لتغير المناخ والرقمنة التي تتماشى مع أولويات التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أدت الميزانيات الكبيرة لإدارة الأزمات إلى زيادة الدين العام بشكل كبير في العديد من البلدان، الأمر الذي يهدد بالتسبب في قيود مالية تعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعديد من الاستثمارات العامة المهمة الأخرى، بما في ذلك تحديث الحوكمة والإدارة العامة<sup>(9)</sup>. وقد يؤدي أيضاً التوافر المفاجئ لميزانيات ضخمة للاستجابة للأزمات وعدم وجود تدقيق مستقل إلى زيادة الفساد<sup>(10)</sup>.

### ثالثاً - الإجراءات التحويلية: الممارسات الجيدة في التصدي للتحديات الملحة

19 - إن تغيير وتحديث أنماط التفكير في القطاع العام من المكونات الرئيسية لنجاح بعض البلدان. وللإستجابة لظروف الجائحة السريعة التغير، والحفاظ على زخم الابتكار والإصلاح، سيتعين على البلدان التصدي لتحديات الحوكمة في مجالين على الأقل. أولاً، ربما كانت النهج المتجهة من القمة إلى القاعدة فعالة بالنسبة للسياسات الصناعية والتخطيط الإنمائي في الماضي؛ غير أن إدارة الأزمات ومواجهة الجائحة

(9) Jeremy Bulow and others, "The debt pandemic: new steps are needed to improve sovereign debt workouts", *Finance and Development*, vol. 57, No. 3 (September 2020), pp. 12–16

(10) Ali Farazmand and others, "Corruption, lack of transparency and the misuse of public funds in times of crisis: an introduction", *Public Organization Review*, vol. 22, September 2022, pp. 497–503

أكدنا الحاجة إلى عملية إعادة ضبط هامة لتقاسم مسؤوليات وموارد الحكومة المركزية والحكومة المحلية، وتوفير استجابات أكثر مرونة على الخطوط الأمامية لفحص المعلومات المبكرة واتخاذ إجراءات بشأنها مع قيام الحكومات المركزية بدور تنسيقي. ومع التحول البطيء للعالم باتجاه توطن كوفيد-19 وبدئه في مواجهة تحديات جديدة، سيثبت أن هذا التوازن بين الحكومتين المركزية والمحلية حاسم في تعزيز الابتكار في ظل العمل المنسق والجماعي.

20 - ثانياً، يلزم أن تكون لدى القطاع العام القدرة والاستعداد للدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص، حيثما كان ذلك مفيداً وضرورياً، ولا سيما في الاقتصادات المختلطة التي يتنامى فيها القطاع الخاص. وهذه الاستراتيجية أكثر أهمية لأن القطاع الخاص يزود القطاعات الرئيسية، مثل قطاع الرعاية الصحية، بالمواهب والخبرات والموارد. والواقع أن القطاع الخاص هو اللاعب الأهم في العديد من هذه الاقتصادات المختلطة. ففي الفلبين، على سبيل المثال، لعب القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية دوراً رئيسياً في التصدي للجائحة، ولا سيما في اقتناء وتوزيع اللقاحات المنقذة للأرواح التي أثبتت أنها حاسمة في الانتقال التدريجي إلى "الوضع الطبيعي الجديد"<sup>(11)</sup>. وسيكون من المفيد جداً تحسين تنسيق الاستجابات المشتركة للأزمات حيثما تكون الشراكات الرسمية أقل جدوى.

21 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات والتقييمات حاسمة لتوجيه تحديد الأولويات على نحو أفضل خلال عمليات الميزانية. وبسبب تزايد ديون القطاع العام في العديد من البلدان خلال الجائحة، ونظراً لآفاق النمو الاقتصادي العالمي الضعيفة، سيتعين إجراء مفاضلات مهمة لتخصيص الموارد بمزيد من الفعالية في الأجل المتوسط. وبالنسبة للبلدان التي لا تملك قاعدة الأدلة هذه لتوجيه ميزانياتها، من المرجح أن تهيمن الضغوط السياسية من القطاعات الأكثر نفوذاً أو الأفضل ترابطاً على عملية تخصيص الموارد. وفي فترات النقش الماضية، أدت تخفيضات الميزانية الشاملة أو التخفيضات الموجهة التي أثرت تأثيراً أشد على استثمارات القطاع الاجتماعي (في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية على سبيل المثال) إلى تعافٍ غير متكافئ وغير شامل من الأزمات<sup>(12)</sup>.

22 - ويمكن أن يتأثر جانب الاقتصاد السياسي في عملية الميزنة تأثراً عميقاً بوجود أو غياب بيانات وأدلة لتوجيه عمليات تخصيص الموارد<sup>(13)</sup>. وبالنسبة لبعض المدافعين عن القطاعات، من المفيد خفض الاستثمار في توليد الأدلة في الحالات التي قد تقوض فيها الأدلة في واقع الأمر الجهود المبذولة للحفاظ على تخصيص الموارد لقطاعاتهم<sup>(14)</sup>. وعلاوة على ذلك، قد تتفاقم ثقافة صنع السياسات غير القائمة على

Alex B. Brillantes and others, "Insights from a global public good lens on COVID-19 pandemic (11) management", Ateneo Policy Center, Ateneo de Manila University, 2022.

Ronald U. Mendoza, "Inclusive crises, exclusive recoveries, and policies to prevent a double whammy for the poor", Social and Economic Policy Working Paper, No. 1004 (New York, United Nations Children's Fund, 2010) و Ronald U. Mendoza, "Crises and inequality: lessons from the global food, fuel, financial and economic crises of 2008–2010", *Global Policy*, vol. 2, No. 3 (October 2011), pp. 259–271.

Alexander Hamilton and Craig Hammer, eds., *Data-Driven Decision Making in Fragile Contexts: Evidence from Sudan*, Directions in Development – Public Sector Governance (Washington, D.C., World Bank, 2017).

Lant Pritchett, "It pays to be ignorant: a simple political economy of rigorous program evaluation", (14) *The Journal of Policy Reform*, vol. 5, No. 4 (2002), pp. 251–269.

الأدلة بسبب الميل المناهضة للعلم والخبرة، المرتبطة بالموجات الشعبوية الأخيرة<sup>(15)</sup>. وسيكون التغلب على هذه الضغوط، ولا سيما خلال فترات التقشف، أمراً حاسماً بالنسبة للبلدان لكي تتمكن من تخصيص الموارد وإنفاقها بفعالية.

23 - ويتعين على الحكومات أن تجمع وتنتج وتستخدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لوضع سياسات ومبادرات مراعية للمنظور الجنساني. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن ما يقرب من نصف سكان العالم، فإنهن في معظم البلدان ما زلن على هامش عملية صنع القرار وأكثر عرضة للصدمات الاقتصادية من الرجال. ويمكن للحكومات أن تجعل هذه الأزمة مختلفة عن سابقتها بحيث تشارك النساء في الجهود المبذولة لإعادة بناء الاقتصاد ووضع المعايير الجديدة بدافع من جائحة كوفيد-19، سواء في ضوء الاعتراف المتزايد بقيمة الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر أو الفرصة الممنوحة للاستفادة من مزيد من ساعات العمل المرنة.

24 - ويمكن للحكومات الوطنية الحفاظ على مسار الإصلاحات الاستراتيجية للإدارة العامة والحوكمة باعتماد المبادئ الأحد عشر للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2018. وتبين التجربة المتعلقة بالمبادئ، كما لاحظت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وغيرها، أنها يمكن أن تساعد في تحديد الأولويات الوطنية لإصلاح الإدارة العامة والحوكمة من أجل الاستدامة، فضلاً عن البحوث اللازمة لتعزيز هذه الإصلاحات ودعمها. وقد صممت هذه المبادئ لتزود البلدان المهمة بإرشادات عملية ومتخصصة بشأن مجموعة واسعة من تحديات الحوكمة المرتبطة بتنفيذ خطة عام 2030.

#### رابعاً - استعراض متباين لبناء المؤسسات في منتصف المدة نحو عام 2030

25 - تكيفت معظم الحكومات بسرعة مع جائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى الناشئة بالتزامن معها أو نتيجة لها من خلال اعتماد تشريعات الطوارئ وغيرها من التدابير التي تمكنها من الاستجابة في ظل ظروف غير مسبوقة. وعلى الرغم من أن تقييمات إدارة الأزمات متناثرة حتى الآن، مع عدم حسم أمر الضبط والتناسب والاتساق والتأثير، فإن أحد الجوانب السلبية الواضحة يتمثل في أن إجراءات الطوارئ توفر سلطة غير محدودة تقريباً، يمكن إساءة استخدامها. وهناك احتمال - وثمة أمثلة تظهر في هذا الصدد - بأن إجراءات الطوارئ تستخدم أيضاً للتعجيل بإقرار سياسات وتشريعات متعلقة بالمشاكل غير الملحة (ولكن المهمة).

26 - وكما هو الحال بالنسبة لكوفيد-19، يجب النظر في قضايا مثل تغير المناخ في سياقها وبطريقة شاملة. وليس هناك من حل واحد يناسب الجميع؛ فمواجهة الجائحة في أفريقيا يمكن أن تختلف تماماً عن مواجهتها في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالمثل، لدى اتخاذ الحكومات إجراءات تصحيحية، في سياق مواجهة تغير المناخ، يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات الملحة لسكان المحليين وإلا فإنها يمكن أن تفقد دعمهم لها وتعاونهم معها. وتتطلب معالجة حالات الطوارئ، وكذلك الأسباب الكامنة وراءها والآليات المتصلة بها، تطبيق استجابيتين على صعيد الحوكمة في نفس

(15) Eric Merkley and Peter John Loewen, "Anti-intellectualism and the mass public's response to the COVID-19 pandemic", *Nature Human Behaviour*, vol. 5, June 2021, pp. 706-715.

الوقت: إدارة الأزمات القصيرة الأجل والمركزية والمتجهة من القمة إلى القاعدة، ونهج شامل وتداولي وتعاوني لا يترك أحداً خلف الركب ويشرك الأشخاص والمجتمعات المحلية ممن يعانون من آثار تغير المناخ بشكل مباشر. ويتعين أن تكون للاستجابات الملائمة للسياق المنبثقة عن ذلك منظورات متوسطة وطويلة الأجل، إلى جانب الاستجابات القصيرة الأجل لإدارة الأزمات.

27 - وتدعو الحاجة على السواء إلى إدارة المخاطر القصيرة الأجل والرؤية الاستراتيجية الأطول أجلاً لبناء القدرة على الصمود والقدرات الاستباقية. وقد أظهرت النزاعات الأخيرة والأزمات الصحية نوع المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة تخلي الحكومات عن قدرات الرؤية الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على توقع الاختلالات التي قد تحدث في المستقبل والتأهب لها، بفعل استخدام التكنولوجيات الرائدة على سبيل المثال، يمكن أن يستغرق بناؤها (أو إعادة بنائها) وقتاً طويلاً، حتى في البلدان ذات الموارد الجيدة التي كانت تمتلك مثل هذه القدرات في الماضي.

28 - ومن المخاطر الأخرى للتركيز فقط على الأزمات أنه لا يتم تعبئة أفضل المعارف المتاحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة: فالسياسات والبرامج والمواد الرامية إلى حماية الناس خلال هذا الوقت الحافل بالتحديات ستظل حتماً قاصرةً بدون الأدلة اللازمة لتركيز وصلل التدخلات<sup>(16)</sup>.

29 - وفي العالم الراهن الذي يتسم بالتقلب وعدم اليقين والتعقد والغموض، لا يمثل التحدي في التحول من إدارة الأزمات إلى إدارة التعقيد، أو العكس، فحسب، ولكن أيضاً في تحقيق توازن ديناميكي (أي غير جامد) بين نهج الحوكمة المختلفة. فالتحديات العالمية معقدة للغاية بحيث لا يمكن التفكير في قرارات بصيغة "إما كذا أو كذا"، بل هناك حاجة إلى قرارات بصيغة "كذا وكذا". وعلى الرغم من أن الأمر قد يبدو غير فعال، قد يلزم حتى تضمين أطر الحوكمة شيئاً من الحشو لجعلها فعالة. فينبغي تضمين أدوات وآليات أكثر مما يبدو ضرورياً للوهلة الأولى، لأنه لا يمكن لأحد أن يعرف أي الاستجابات ستعمل بشكل أفضل والمخاطر أكبر بكثير من المجازفة بالفشل.

30 - وتستفيد حوكمة الاستدامة التعددية من تطبيق آليات الحوكمة الفوقية التي تسبغ قدرًا من الهيكلية والنظام والتفكير الإداري وسط تعقد أطر الحوكمة. وقد يترتب على تطبيق نهج الحوكمة الفوقية إنشاء هياكل إضافية للتنسيق أو الرقابة لضمان فعالية أطر الحوكمة القطاعية. ويمكن أيضاً أن يساعد في تحديد المزيج الأكثر فعالية وملاءمة للسياق من الآليات الهرمية والشبكية والسوقية من أجل التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

31 - وكشف تحليل لأربعين استعراضاً وطنياً طوعياً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن حوالي 60 في المائة من تدابير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تستهدف العمل التطوعي (حوكمة الأسواق والشبكات) وأن النهج القائمة على القواعد (الحوكمة الهرمية) غير مفضلة عموماً<sup>(17)</sup>. ولوحظ أيضاً ضعف تمثيل أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وعادة ما تتسم الإدارة البيئية بشكل جلي بالاستجابات التشريعية. وبما أن القواعد البيئية عادة ما تقيد السلوك غير المستدام بيئياً، فقد تواجه

(16) تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 (منشورات الأمم المتحدة)، ص. 3.

(17) United Nations Environment Programme, *Strengthening the Environmental Dimension of the Voluntary National Reviews in Asia-Pacific: Lessons Learned and Ways Forward* (Bangkok, 2022).

بمقاومة أكبر مقارنة بالآليات غير التشريعية الأكثر ليونة. غير أن هذه الآليات غالباً ما تعمل على نحو أفضل بالاقتران مع التشريعات وبدعم منها.

32 - و "المشكلة الواضحة للعيان" فيما يتعلق بالثغرات في تنفيذ خطة عام 2030 هي الاقتصاد السياسي. فعلاقات السلطة بين الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية تأثير هام. ويتمثل أحد الجوانب السلبية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال، في أن الشركات الدولية الكبيرة هي جهات قوية واضعة للقواعد، وجهات مدافعة عن الوضع الراهن، وعناصر معارضة للتغيير إذا لم يكن يخدم مصالحها. ويمكن النظر في إنشاء آلية "لتبادل المعلومات" تابعة للأمم المتحدة، ويمكن لهذه الآلية أن تعمل كمبرر لمناقشة (و/أو التفاوض بشأن) المشاكل الجلية من هذا النوع، و/أو تنظيم التعلم من الأقران بين البلدان وبين المجموعات الإقليمية والاقتصادية.

33 - وسيتعين أيضاً معالجة الاختلالات في شفافية البيانات وتوافر الأدلة إذا أرادت البلدان التوصل إلى نتائج أكثر استنارة وفعالية من حيث التكلفة تتغلب بنجاح على العوائق المزمنة الناجمة عن جانب الاقتصاد السياسي في بعض هذه الإصلاحات. وعلى امتداد هذه العملية، يمكن أن تؤدي عملية صنع السياسات القائمة على البيانات والأدلة دوراً رئيسياً في سد الفجوات، وبناء التحالفات من أجل الإصلاح، وتحفيز الرأي العام العالمي، والتوصل إلى نتائج عادلة ومنصفة وفعالة بين البلدان وداخلها<sup>(18)</sup>.

34 - وقد ساهمت بعض الأزمات العالمية الحالية في التقويض التدريجي للمؤسسات والعمليات الديمقراطية والدور المهني للإدارة العامة والخدمة العامة والحوكمة بسبب "التحول إلى الاستبداد"<sup>(19)</sup>. ويتمثل أحد جوانب التحول إلى الاستبداد في ازدياد عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء على مستوى العالم خلال المرحلة الأخيرة من الليبرالية الجديدة في السياسة، الأمر الذي أدى إلى انعدام الثقة في المؤسسات والديمقراطيات، الذي تجلّى في نهاية المطاف في الاتجاهات الشعبوية والدعوة إلى أساليب قيادة أكثر استبدادية. وقد تفاقمت هذه الظواهر أيضاً بسبب تزايد المعلومات الخاطئة والمضللة، سواء على الصعيد المحلي في مجال السياسات الوطنية أو على صعيد العلاقات الدولية.

35 - ويعد مؤشر أهداف التنمية المستدامة 17-14-1 المتعلق باتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة مؤشراً حاسماً في قياس اتساق السياسات من أجل الحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة. وهو يضم ثمانية مؤشرات فرعية، تغطي مجموعة من التحديات المؤسسية، بما فيها القيادة، والتنسيق الأفقي، والتنسيق الرأسي (المتعدد المستويات)، واستخدام آليات الرصد والمعارف، ومشاركة أصحاب المصلحة. وقد أظهرت نتائج المشاريع التجريبية لأداة التقييم الذاتي التي استحدثتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمؤشر تقييمات مختلفة عند استخدامها من جانب المسؤولين الحكوميين أو أصحاب المصلحة. ولذلك، يوصى بإشراك أصحاب المصلحة من المجتمع المدني وقطاع الأعمال في عملية التقييم لمواجهة ذلك. ويوصى أيضاً بأن تبدأ البلدان في جمع البيانات للمؤشر باتباع المنهجية المتفق عليها عالمياً للوفاء بمتطلبات المكاتب الإحصائية الوطنية لإدراج المؤشر في رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

Ronald U. Mendoza, "Political economy of data- and evidence-based policymaking", IDinsight and (18) .Ateneo Policy Center, Ateneo de Manila University, 2023

João Alípio Correa, "Autocratization: the key to capturing today's democratic difficulties", The Loop: (19) .ECPR's Political Science Blog, 4 March 2022

36 - والمؤشر 17-14-1 هو مؤشر مركب، ورقم قياسي، وينبغي تفسير الأرقام القياسية بعناية. إذ يمكن أن تعيد في الدلالة والإرشاد فقط، ولا يمكنها تحديد مسار العمل اللازم. والأرقام القياسية هي وسيلة فحسب وليست غاية. وغالبا ما تستخدم لتوفير تصنيفات قابلة للمقارنة. غير أنه يمكن أن يحتج بأن جمع المؤشرات الفرعية في رقم واحد ليس له قيمة مضافة تذكر. وقد يحصل بلد ما على أعلى الدرجات في القيادة المؤسسية أو الكفاءة أو الفعالية، بينما يسجل أدنى الدرجات في الشمولية والمشاركة العامة. ويمكن لبلد آخر ذي رقم قياسي مماثل أن يحصل على الدرجات بشكل معكوس. ولذلك تشتمل هذه التصنيفات دائما على أحكام قيمية وخيارات منهجية وربما أيضا أهداف سياسية مضمرة. ويمكن أن يؤدي القبول غير النقدي للتصنيفات إلى استيعاب غير مقصود للافتراضات المعيارية التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج أسوأ، بدلا من نتائج أفضل، في السياسة العامة. ويتمشى استخدام التصنيفات مع الزيادة في توحيد العمليات الاجتماعية المعقدة، وقياسها وتقييمها، على الصعيد العالمي. وهذا يضفي الطابع المؤسسي على النظرة للعالم الحديث على أنه قابل للقياس والمقارنة ومصنف، وقائم ضمن شكل يشبه مضمار تنافس تسعى فيه الدول باستمرار لتحقيق أداء أفضل. ولكن بالرغم من أن هذه النظرة للعالم تحظى بالشعبية، فإنها بالتأكيد ليست عالمية.

37 - ومع ذلك، من المهم إجراء مقارنة مجدية لأداء البلدان، لتكون بمثابة نقطة انطلاق للتعلم من الأقران، على سبيل المثال. واستخدام لوحة متابعة تضم المؤشرات الفرعية الثمانية يخدم هذا الغرض بشكل أفضل من الحصول على درجة إجمالية واحدة لكل بلد. ومع ذلك، وفي حالة الرغبة في تقييم اتساق السياسات عن طريق مؤشر واحد، يمكن استخدام المؤشر الفرعي المتعلق بالتنسيق في ما بين الوزارات والقطاعات، أي بعبارة أخرى، التنسيق على نطاق الحكومة بأكملها، كمؤشر رئيسي، لأنه بمثابة شرط مسبق للمؤشرات الفرعية السبعة الأخرى.

38 - ويشير التأخر الحالي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى أن الحكومات ينبغي أن تركز أكثر على الحوكمة على المدى الطويل. وهذا يعني، ضمن أمور أخرى، دمج الرؤية في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، وفي منتصف المدة بين عامي 2015 و 2030، وهي الفترة المخصصة لتحقيق الأهداف، ينبغي التوصية بأن تبلغ البلدان في استعراضاتها الوطنية الطوعية والسلطات المحلية في استعراضاتها المحلية الطوعية عن تحولات الاستدامة نحو عامي 2030 و 2050.

39 - وهناك حاجة ملحة للاستناد أكثر إلى الأدلة لدى وضع السياسات المتعلقة بخطة عام 2030 وتنفيذ الخطة. ويعد تقييم الأثر التنظيمي المسبق وسيلة حاسمة لتعميم أهداف التنمية المستدامة في المراحل المبكرة من وضع السياسات والقوانين. وفي الغالب، لا تكمن العقبة أمام استخدام تقييم الأثر التنظيمي في الافتقار إلى التوجيه، ولكن في أن المسؤولين عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمسؤولين عن تقييم الأثر التنظيمي يعملون بمعزل عن بعضهم البعض ولا يعرفون بعضهم البعض. وقد أدى التركيز على الأجل القصير و”التفكير في الكفاءة” إلى إلغاء الآليات الاستشارية المخصصة لربط العلم بالسياسات. وتتمثل إحدى العواقب في أن الحكومات تميل إلى الاعتماد على الاستشاريين بدلا من الأكاديميين للحصول على الأدلة. غير أنه ينبغي تحدي دور الأكاديميين أيضاً: أي أنه يمكن إعادة النظر في التوازن بين أن يكونوا مراقبين حكيمين وشركاء مطلعين في مجال الإدارة العامة والحوكمة. وينبغي ألا يتم الاستثمار في القدرات والمهارات اللازمة لمعالجة المسائل المجتمعية الملحة الراهنة والمستقبلية في مؤسسات الإدارة العامة فحسب، بل أيضا في برامج البحوث، مع التركيز على آليات التنسيق والمؤشرات والرصد والرؤية.

## خامسا - الرسائل الرئيسية المقترحة إدراجها في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023

إن القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للأزمات أمر أساسي، ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة

40 - تحاول الحكومات حاليا معالجة سلسلة من الأزمات المترامنة. والنتيجة هي إدارة الأزمات كجزء من "الوضع الطبيعي الجديد"، الأمر الذي ينتج عنه إهمال نسبي في ثلاثة مجالات: التفكير الطويل الأجل، واستخدام أفضل المعارف المتاحة، ومشاركة أصحاب المصلحة. وهذا أمر مفهوم، ولكنه خطير. فتغير المناخ، على سبيل المثال، ليس أزمة في حد ذاته فحسب بل هو أيضا مسألة معقدة جدا تحتاج إلى معالجة بطريقة شاملة وسياقية. ولذلك، ينبغي تدريب الموظفين العموميين على تطبيق نهج حوكمة مختلفة حسب اختلاف المشاكل، ودمج النهج والانتقال من نهج إلى آخر وفقا لمتطلبات الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، إذا ركزت الحكومات الكثير من اهتمامها على القضايا المطروحة باعتبارها أزمات، واتخذت تدابير الطوارئ ذات الصلة، يتعين على أصحاب المصلحة المجتمعيين - أي المجتمع المدني وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية - أن يكتفوا بدورهم ويتظموا بوصفهم "سلطات تعويضية"، بما يساعد على إبقاء الحكومات مسؤولة ديمقراطيا وعلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بمنظور طويل الأجل وعلى جميع المستويات.

**ينبغي للحكومات الوطنية أن تمكن الحكومات دون الوطنية للتعبيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة**

41 - يمكن كسب الكثير فيما يتعلق بالحوكمة المتعددة المستويات بين المستويين الوطني ودون الوطني. ومن مصلحة الحكومات الوطنية تحفيز الحكومات دون الوطنية على إجراء استعراضات محلية طوعية بانتظام وتعزيز التعاون والشراكات بين البلديات. ويسمح ذلك بتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة، وزيادة مستوى المهارات، وزيادة قوتها الشرائية المشتركة من أجل الشراء العام المستدام.

**لا بد من وجود آلية تنسيق فعالة للتنمية المستدامة في جميع الوزارات على أعلى مستوى**

42 - لا يزال مد الجسور بين الإدارات والقطاعات يشكل تحديا هاما. ويتمثل جزء أساسي من تحسين اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الغاية 17-14) في الممارسة الجيدة المثبتة المتمثلة في إنشاء آلية تنسيق للتنمية المستدامة في جميع الوزارات على أعلى مستوى. وهذا أحد المؤشرات الفرعية الثمانية للمؤشر 17-14-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد أتاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أداة للتقييم الذاتي لقياس اتساق السياسات باتباع المنهجية الموضوعية للمؤشر 17-14-1. وتشير نتائج المشاريع التجريبية للمؤشر باستخدام أداة التقييم الذاتي إلى أن الأداة لا يمكنها تحقيق نتائج قوية وموثوقة إلا عند مشاركة أصحاب المصلحة. كما يمكن لآلية تنفيذ موجودة في قلب الحكومة تساعد على النهوض بالغايات وتذليل العقبات لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تسخر قوة أعلى سلطة سياسية لمواءمة المبادرات الوزارية.

إن الارتقاء السريع بإدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتصلة بأهداف التنمية المستدامة أمر ضروري

43 - تتطلب جائحة كوفيد-19 والتراكم الحالي للأزمات العالمية الارتقاء السريع بإدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مثل المراكز الحكومية أو غيرها من هيكل المشاريع التجريبية. وسوف يؤدي توقع المخاطر والوقاية منها والتخفيف من حدتها والتكيف معها والقدرة على الصمود في مواجهتها إلى الإقلال من التعرض للأزمات. كما أن ذلك سيوجه تقييمات عمليات المفاضلة وأوجه التأزر بين أهداف التنمية المستدامة ويزيد من اتساق التنفيذ.

لا تزال الحاجة قوية لتعزيز المؤسسات من أجل إيجاد حلول أكثر تكاملاً لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030

44 - لا تزال الحاجة قوية لتعزيز المؤسسات من أجل إيجاد حلول أكثر تكاملاً من خلال اتباع نهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره يمكن أن تحدث تغييرات تحويلية في مجالي الحوكمة والسياسات العامة لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030. وعلى الرغم من الجهود الجارية لتحسين الحوكمة والالتزام الواضح بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 على المستوى العالمي، فإن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال بعيداً عن المسار الصحيح. وستعتمد مواجهة تحديات تحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود على تسريع الجهود لبناء دول تمتلك القدرات على جميع المستويات وفي جميع مجالات العمل الحكومي ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويُنظر إلى التحليلات المتعددة الأبعاد للمؤسسات فيما يتعلق بالأولويات الوطنية للتنمية المستدامة ونهج الحافظة المرنة لمعالجة الثغرات في القدرات على نطاق الحكومة بأكملها على أنها جزء من الحل.

ينبغي تشجيع البلدان على إدماج الأفكار المتعلقة برؤية مجتمعية لعام 2050 في تخطيطها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها

45 - نظراً لأن الإطار الزمني لخطة عام 2030 متوسط الأجل وأن التنمية المستدامة تتطلب أيضاً منظوراً طويلاً الأجل في مجال وضع السياسات العامة، ينبغي تشجيع البلدان على إدماج الأفكار المتعلقة برؤية مجتمعية لعام 2050 في تخطيطها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها. ويمكن تكييف دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإدماج هذا المنظور الأطول أجلاً.

إن التخطيط والتنفيذ الموثوقين للميزانيات الوطنية ودون الوطنية الشفافة والتشاركية أمران حاسمان للإدارة السليمة للموارد المالية العامة

46 - إن التخطيط والتنفيذ الموثوقين للميزانيات الوطنية ودون الوطنية الشفافة والتشاركية أمران حاسمان للإدارة السليمة للموارد المالية العامة. وينبغي أن تضمن الإدارة المالية العامة في أوقات الأزمات استمرار البلدان في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع ضمان احترام المبادئ الأساسية للانضباط المالي والشرعية والقدرة على التنبؤ والمصادقية والمشاركة والشفافية والمساءلة في المجال المالي قدر الإمكان.